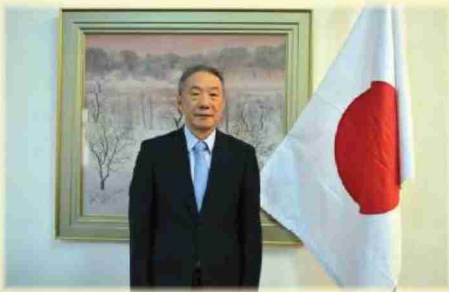


رؤية لمستقبل العلاقات اليابانية السودانية

كلمة لسعادة السفير الياباني تاكاشي هاتوري



بمصادف يوم 31 يوليو 2021 الذكرى السنوية الأولى لبدء مهامه كمسفير لليابان لدى جمهورية السودان. أولاً وقبل كل شيء، أن أعرب عن إيماني العميق بحكومة وشعب السودان، وكذلك لشركائنا الدوليين، على الترحيب بي وعلى التعاون مع اليابان.

مع استمرار جائحة كوفيد 19 في التأثير على العالم، كان العام الماضي عاماً محزناً للغاية. حصلت الجائحة خلاله أولاً، لا حصر لها في جميع أنحاء العالم، لكن وعلى الرغم من هذه الحقيقة، فقد شهدت ثبات روح الصمود والإرادة القوية للأمة السودانية من أجل تحقيق السلام والاستقرار، والإنعاش الديمقراطي، والإنعاش الاقتصادي، وكلها أمور ضرورية لتحسين حياة الشعب السوداني.

في هذا الصدد، أعيت حكومة اليابان دوراً، ولكن رغم تواضعها، هامداً في دعم السودان. لذا، أسموها أن لن أكمل من حيث تولت في مثالي السابقة، والتي تهيئت فيها بأن تكون اليابان بأمناً تنموياً وإنسانياً موقوفاً به والنسبة للسودان، وشركياً اقتصادياً له. في هذا التالى، أود أن أشارككم تفاصيل كيفية إيهام اليابان بوعودها حتى الآن. كداعم تنموي وإنساني للسودان، ساعدت اليابان في البلاد عبر الأنشطة الدبلوماسية، والتعليمية، على المستوى الدولي، في الثاني من يونيو، شاركت اليابان في استضافة قمة عالمي كوفاكس، وهو مؤتمر للقمة لعني بأية الإزترام السابق للسوق بالتفاعلات، وكان الغرض من هذه القمة

جمع تمويل إحتيالي لتأمين اللقاحات اللازمة لليابان الثانية بحلول نهاية عام 2021 من خلال مخطط مرفق كوفاكس. بهدف مرفق كوفاكس لضمان الوصول العادل للجميع إلى اللقاحات، أمنة، وفعالة، ومضمونة الجودة ضمن إطار مبدأ أننا لن نعمل صحة في شخص ونخلفه وراثته، بناءً على مفهوم الأمن البشري، من أجل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في التغلب على جائحة كوفيد 19.

السودان هو واحد من 92 متلق لبرنامج تسهيلات كوفاكس، وقد تلقى السودان، في الواقع، جرعاته الأولى من لقاح أكسفورد-أسترازينيكا في أولئك مارس. تخطط اليابان للمساهمة بمبلغ إضافي قدره 800 مليون دولار أمريكي، وتوفر ما يقرب من 30 مليون جرعة من اللقاحات للصحة في اليابان، والمستفيدين في الوقت المناسب عندما تسمح الظروف بذلك. ستواصل اليابان تقديم المساعدة للتصدي لوباء ضمن هذا الإطار الدولي، على أساس مبدأ الإنصاف، ووزيرة التوكيز على السودان تحديداً، قدمت اليابان الدعم التنموي والإنساني للسودان في مختلف المجالات من خلال التفاعلات الدبلوماسية والثقافية، بدءاً من مجال الصحة العامة والتظلمة، على سبيل المثال، ساعدت اليابان بما

يقرب من مليون دولار أمريكي لتوفير الخدمات الصحية الحيوية للأطفال والنساء والتأثرين بالنزوح، في سياق مقاومة كوفيد 19، من خلال منظمة الأمم المتحدة لرعاية الأمومة والطفولة اليونيسف، كما ساهمت بحوالي 2 مليون دولار أمريكي في بناء قدرة المجتمع على الصمود من خلال تحسين الوصول إلى المياه عبر مشاريع منظمة العمل الدولية لتعزيز علاقات قوى وأولئك بين مجتمع الأعمال والتصدير الياباني وذلك السوداني لنهية عن اليابان. إحدى النتائج التي أود تحقيقها في لتجالي الاقتصادي هي إقامة علاقة ثنائية متعددة الأوجه من خلال تشجيع التبادل والتعاون ضمن وغير مكونات الحكومة - الصناعة - الأوساط الأكاديمية في البلدين. نكتة إنطلاق، اعتقد أن تعزيز التواصل بين مجتمعات الأعمال اليابانية والسودانية هو أمر ذو أهمية تصوي. ونشمل للتشريع الأخيرة اليابانية والسودانية غير محكومة بساوك البحث قصير النظر من الربح، ولكننا بدلاً من ذلك تمهر في التفكير على المدى الطويل، فإني اعتقد أنه سيكون هناك تجانب كبير بين مجتمعي الأعمال في البلدين لإقامة شراكة قوية. من أجل تحقيق هذا الهدف، قمت برسم خارطة طريق

يقرب من مليون دولار أمريكي لتوفير الخدمات الصحية الحيوية للأطفال والنساء والتأثرين بالنزوح، في سياق مقاومة كوفيد 19، من خلال منظمة الأمم المتحدة لرعاية الأمومة والطفولة اليونيسف، كما ساهمت بحوالي 2 مليون دولار أمريكي في بناء قدرة المجتمع على الصمود من خلال تحسين الوصول إلى المياه عبر مشاريع منظمة العمل الدولية لتعزيز علاقات قوى وأولئك بين مجتمع الأعمال والتصدير الياباني وذلك السوداني لنهية عن اليابان. إحدى النتائج التي أود تحقيقها في لتجالي الاقتصادي هو أمر ذو أهمية تصوي. ونشمل للتشريع الأخيرة اليابانية والسودانية غير محكومة بساوك البحث قصير النظر من الربح، ولكننا بدلاً من ذلك تمهر في التفكير على المدى الطويل، فإني اعتقد أنه سيكون هناك تجانب كبير بين مجتمعي الأعمال في البلدين لإقامة شراكة قوية. من أجل تحقيق هذا الهدف، قمت برسم خارطة طريق

تتكون من أربع خطوات. الخطوة الأولى هي الترحيب ببدء أعمال سوداني في اليابان. ستكون هذه الزيارة بمثابة فرصة، ليس فقط للشركات في كلا البلدين للتفاعل مع بعضها البعض وبناء علاقات مباشرة، ولكن أيضاً لإستئناف التبادلات السياسية رفيعة المستوى بين اليابان والسودان. تتمثل الخطوة الثانية في استقبال وفد تجاري ياباني مشترك بين القطاعين العام والخاص في السودان، وسيكون هذا الوفد هو الأول من نوعه منذ العام 2011. ستكون هذه الزيارة فرصة مثالية للشركات اليابانية للتوفاق بصورة مباشرة على الامكانيات الاقتصادية التي يمتلكها السودان. أما الخطوة الثالثة، فهي عقد مؤتمر الإستثمار الياباني السوداني في طوكيو. من شأن هذا المؤتمر أن يوفر فرصة للشركات السودانية لعرض نفسها والوصول إلى جمهور أوسع من أجل تعزيز وعرض الامكانيات الاقتصادية الهائلة للسودان.

ثم أخيراً، تتمثل الخطوة الرابعة في إبرام العديد من مذكرات التفاهم حول الشركات بين الشركات السودانية واليابانية على هامش مؤتمر طوكيو الدولي الثامن للتنمية الأقتصادية (تيكاد 8)، ولتقرعه العام المقبل في تونس. ستسجع هذه الفرصة لليابان والسودان لإظهار علاقاتهما الاقتصادية الوثيقة ولقاء الضوء على فرص الأعمال والإستثمار في السودان.

لا بد هذه الخطوات جيدة على الورق فقط، فقد بدأت بالفعل، على أرض الواقع، في ترجمة الأول إلى الفعل. في مايو، قمت بتدشين لجنة التعاون التجاري الياباني - السوداني بالتعاون مع الحكومة السودانية. وتتكون الغرض من تكون هذه اللجنة من تحقيق فهم لن تعمل كمصفاة لتبادل المعلومات ومعالجة القضايا لتحسين بيئة الأعمال في السودان فقط، ولكن أيضاً كمصفاة لجمع ومعالجة الشركات من اليابان والسودان مع بعضها البعض لخلق فرص الأعمال المشتركة للاستفادة. في رضاء هذه اللجنة في مراحلها الأولى، لكنني ألتعلل في مواصلة تطوير هذه اللجنة لتكون بمثابة مرساة لعلاقات التجارية بين اليابان والسودان.

في الختام، أود ثانية أن نشقة التي لحقت بالمبادرة في العام الماضي أبرزت أهمية التعاون الدولي. ستواصل اليابان وتولوا إلى جانب الشعب السوداني كداعم وشريك. للتحلب على التحديات. رغم هذه الشك، أنا أعتقد أن العام الماضي كان مشراً في جانب العلاقات اليابانية السودانية. ولن أدرج جهوداً للإرتقاء بالعلاقات الثنائية بين البلدين والوصول بها إلى مستويات أعلى في السنوات القادمة.